

Distr.: General
27 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج
الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي*

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٦، وهو يسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠١٨ وإلى هايتي في أيار/مايو ٢٠١٨، واللّتين تبادل الأعضاء خلالهما الآراء مع عدد من كبار مسؤولي الحكومة والسلطة التشريعية وممثلي المجتمع المدني وقطاع القضاء. ولئن كان الفريق يسلم بأن هايتي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تنميتها، فإنه يدرك الظروف الصعبة والمعقدة التي يواجهها البلد. ويشير إلى أنه بعد مرور أكثر من عام على الانتقال السلمي والديمقراطي في عام ٢٠١٧، اتُّخذ مزيد من الخطوات نحو تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي. وواصلت الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، توطيد الانتقال بسبل منها استعراض التشريعات الرامية إلى تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون ووضع تشريعات جديدة في هذا الصدد، وكذلك صياغة رؤية من أجل القدرة على الصمود والتنمية المستدامة على أساس مجموعة واضحة من الأولويات، تمثيلاً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى السلطات الهايتية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية، ترمي إلى مواصلة استغلال الفرص التي يتيحها التقدم المحرز حتى الآن لضمان مستقبل أفضل للبلد. ويحث الفريق المجتمع الدولي على مواصلة دعم هايتي في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

* تأخر تقديم هذا التقرير نظراً لأن بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي قد أوفدت في منتصف أيار/مايو ٢٠١٨.



أولا - مقدمة

ألف - ولاية الفريق وتكوينه

١ - هذا التقرير هو التقرير الرابع عشر الذي يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ استئناف أعمال الفريق في عام ٢٠٠٤. ويضم الفريق، الذي ترأسه كندا، الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبليز، وبنن، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والسلفادور، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وفي القرار ٢٠١٧/٢٦، مدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية الفريق لمدة عام آخر، لكي يستمر في متابعة الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل لتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتعمير والاستقرار عن كُتب وإسداء المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة اتساق واستدامة الدعم الدولي للبلد. وطلب المجلس إلى الفريق أن يقدم تقريراً عن أنشطته لينظر فيه في دورته لعام ٢٠١٨.

٣ - ويسلط التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة وهايتي في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٨، على التوالي.

باء - أنشطة الفريق خلال العام

٤ - خلال زيارة الفريق إلى واشنطن العاصمة، اجتمع أعضاؤه مع ممثلي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، وثلاثة من أعضاء هيئات التفكير المتخصصة في الأمريكتين^(١).

٥ - وقبل أن يقوم الفريق بزيارته إلى هايتي، التقى بمبعوثه الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي للاطلاع على آخر المستجدات عن النهج المتبع في مكافحة الكوليرا، وبنائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم للاطلاع على آخر المستجدات عن الحالة في الميدان.

٦ - أما في هايتي، فتقابل الفريق مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وأعضاء مجلس الشيوخ، وأعضاء مجلس النواب، وممثلي القطاع الخاص، وممثلي المجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلين عن الأمم المتحدة. ويشعر الفريق بامتنان عميق لهذه الفرصة والأفكار التي حصل عليها من هذه التفاعلات.

٧ - ويعرب الفريق عن امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريقه، وفريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي المؤسسات المالية الدولية في هايتي لدعمهم وآرائهم القيّمة.

(١) مجلس الأمريكتين، ومؤسسة العمل من أجل منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، ومؤسسة الحوار بين البلدان الأمريكية.

ثانيا - الخلفية السياسية والإنسانية والاقتصادية

ألف - الحالة السياسية

٨ - بعد مرور أكثر من عام على الانتقال السلمي والديمقراطي الذي جرى في هايتي عام ٢٠١٧ والذي وصل بموجبه الرئيس جوفينيل مويس وحكومته إلى سدة الحكم، اتخذ مزيد من الخطوات نحو تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي. وواصلت الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، توطيد هذا الانتقال بسبل منها استعراض التشريعات الرامية إلى تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون ووضع تشريعات جديدة في هذا الصدد، فضلا عن صياغة رؤية من أجل القدرة على الصمود والتنمية المستدامة. كما طرحت مجموعة واضحة من الأولويات، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٩ - ويقع تحديد الحوار الوطني بين الحكومة والشعب في صميم هذه الخطة، وتدعمها مبادرة "قافلة التغيير" التي اتخذتها الحكومة، وأولوياتها الإنمائية الوطنية وجهودها الرامية إلى عقد مؤتمر عام بشأن حالة البلد.

١٠ - وأحرز بعض التقدم في جدول الأعمال التشريعي للحكومة، وفي مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، حيث سُنت تشريعات جديدة وأصبحت بعض القضايا البارزة في مجال مكافحة الفساد محط اهتمام بالفعل. ومن الواضح مع ذلك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

١١ - واطلع الفريق أيضا على التحسينات في مجال الأمن العام، حيث تم تدريب وحدات جديدة تابعة للشرطة الوطنية الهايتية ونشرها لحماية الناس وممتلكاتهم، وتوسيع رقعة الإدارة على الصعيد المحلي وفي المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الرئيسية. ولذلك أهمية خاصة بالنظر إلى انسحاب العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية، لا يزال ارتفاع مستويات عنف العصابات يثير القلق.

١٢ - وبوجه عام، يقر الفريق بالتقدم الكبير المحرز في تحقيق السلام والاستقرار السياسي في هايتي، وإن كان تعزيزهما وإحراز المزيد من التقدم في هذا المجال يتوقفان على قدرة الإدارة على الاستمرار في مسار الإصلاحات الإدارية والقضائية وخطة التحول الاقتصادي في البلد.

باء - السياق الاجتماعي والإنساني

١٣ - أبلغ الفريق أن هايتي لا تزال تواجه صعوبات اجتماعية واقتصادية جسيمة تعوق قدرتها على ضمان الانتقال نحو التنمية بطريقة مستدامة. فأوجه التفاوت في الدخل، ومعدلات البطالة المرتفعة، وإنتاجية اليد العاملة المنخفضة، وانعدام فرص الحصول على الطاقة الفعالة من حيث التكلفة والمياه النظيفة ونظم صحية وتعليمية جيدة، والمستويات المتدنية للقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتفشي الفساد وسوء إدارة الموارد الشحيحة، كلها عوامل تقوض سبل العيش والرفاه، لا سيما في صفوف المحرومين.

١٤ - ولم يتحسن السياق الإنساني تحسنا ملحوظا منذ نهاية عام ٢٠١٧. فقد بلغ العدد المقدر للأشخاص الذين يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي حاد ١,٣٢ مليون، وفقا لما ورد في تقرير التصنيف

المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ولا يزال مليون شخص من بين ٢,١ مليون شخص تضرروا من إعصار ماثيو في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وفضلاً عن ذلك، لا يزال ما مجموعه ٦٦٧ ٣٧ شخصاً مشرداً داخلياً يعيشون في ٢٦ مخيماً بعد زلزال عام ٢٠١٠.

١٥ - ومن ناحية أكثر إيجابية، انخفضت حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في هايتي من ١٨٥ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ١٤ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٧. ويستمر هذا الاتجاه، حيث لم تسجل إلا ٤٣٢ حالة من حالات الكوليرا المشتبه فيها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعلى الرغم من هذه الأرقام المشجعة، يدرك الفريق أنه يمكن أن تحدث زيادة في عدد الحالات بسرعة، تبعاً لعوامل مثل الظروف المناخية. ويؤكد ذلك ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا تماماً.

١٦ - واستمع الفريق إلى ما أعرب عنه من قلق إزاء تزايد عدد حالات ترحيل الهايتيين من الجمهورية الدومينيكية. وتكشف الأرقام المبلغ عنها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عن ترحيل حوالي ١٢ ٠٧٤ شخصاً، وذلك بزيادة ٢٤٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. ومن الواضح أن الحكومة لا تزال بحاجة إلى دعم بالموظفين والموارد المالية من المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه الحالة، وحماية المرحلين، وبخاصة القصر غير المصحوبين، لا سيما الفتيات، من شبكات الاتجار بالبشر.

جيم - آفاق الاقتصاد والتنمية المستدامة

١٧ - تنفيذ البيانات المقدمة إلى الفريق بأن القطاع الزراعي، رغم الخسائر المتكبدة في بداية عام ٢٠١٧ والناجمة عن آثار إعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قد أبدى بعض القدرة على الصمود، إذ سجل نمواً بمعدل ٠,٨ في المائة. وبلغ معدل نمو القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ٠,٩ و ١,٢ في المائة على التوالي، خلال السنة المالية. وفي جانب الطلب، أدى الاستهلاك الخاص والصادرات إلى كبح نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي تباطأ ليلغ ١,٢ في المائة بعد أن بلغ ١,٥ في المائة عام ٢٠١٦.

١٨ - ويتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٨ في المائة عام ٢٠١٨، ويتوقع أن يرتفع إلى ٢,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، مدعوماً بالاستهلاك والاستثمار الحكوميين. بيد أن هذا المعدل لا يزال دون القدر الكافي لخفض مستويات الفقر.

١٩ - ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الواردات الموجهة لدعم جهود التعمير وارتفاع قيمة الواردات النفطية، في غياب ترتيبات تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، إلى اتساع العجز في الحساب الجاري ليلغ ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمول من الاحتياطيات الدولية التي تتضاءل باستمرار. وفضلاً عن ذلك، على الرغم من زيادة تدفقات التحويلات المالية والمعونة الرسمية المستقرة، تدهور الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع واردات الأغذية ومنتجات الوقود. ومن المتوقع أن يتسع حجم العجز المالي والديون ليلغ ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٨، ولا يزال تهديد التضخم قائماً، في حين يتجاوز المبلغ الذي يُنفق على إعانات الطاقة (حوالي ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مجموع الإنفاق على القطاع الاجتماعي برمته، بما في ذلك التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

٢٠ - ويعتقد الفريق أن إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات سيوقف على مدى تنفيذ رؤية الحكومة واستراتيجيتها في مجالات الانتعاش وبناء القدرة على الصمود وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ضمن أولوياتها الإنمائية الوطنية. ولا بد للحكومة أيضاً أن تحسّل مزيداً من الإيرادات لسد

العجز المالي، وتصبح قادرة على تمويل برامجها. ولدعم هذا الجهد، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً أكثر اتساقاً وتنسيقاً يتواءم مع الأولويات الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويستهدف جميع شركاء التنمية المعنيين.

ثالثاً - تبادل الآراء بشأن الأولويات الإنمائية الاستراتيجية الوطنية وتدابير الدعم الرامية إلى تحقيق مزيد من القدرة على الصمود والاستدامة في المستقبل

٢١ - في الاجتماعات التي عقدت مع رئيس هايتي وحكومته، حدد الرئيس الأولويات الإنمائية الوطنية لحكومته كما يلي:

(أ) إصلاح الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

(ب) تحويل هايتي إلى مقصد للاستثمار؛

(ج) زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين البيئة؛

(د) بناء الطاقة والطرق والبنية التحتية للموانئ؛

(هـ) تعزيز البنية التحتية للمياه والصرف الصحي؛

(و) تحسين البنية التحتية للتعليم ونوعية التعليم؛

(ز) تعزيز الاستقرار من خلال المشاريع الاجتماعية.

٢٢ - وأصبحت هذه الأولويات (انظر المرفق للاطلاع على التفاصيل) أساسية في المناقشات اللاحقة، وترد أدناه بالتفصيل بعض الجوانب الرئيسية لتبادل الآراء هذا.

ألف - تحسين البيئة المحلية، بما في ذلك تحسين القدرات الإدارية وسيادة القانون وإقامة العدل، وسن إصلاحات قانونية ومؤسسية، كأساس للتحويل

٢٣ - في هذا المجال الواسع، تشمل الأولوية الرئيسية للحكومة إصلاح الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويتمحور التركيز المعلن عنه حول تنشيط الإدارة العامة وتحديثها؛ وتعزيز نظام العدالة من أجل كفالة الإنصاف والشفافية ومكافحة الإفلات من العقاب، من بين سياسات أخرى. ويتوخى أيضاً إنشاء مجلس انتخابي دائم والحفاظ على الاستقرار السياسي، عن طريق الحوار السياسي والاجتماعي المستمر. ويعتبر تقديم الدعم لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية أيضاً جانباً هاماً من جوانب هذه الخطة، انطلاقاً من التقدم الذي تحقق بالفعل في هذا الصدد بدعم من المجتمع الدولي.

٢٤ - ويولي الفريق أهمية كبيرة لإصلاح قطاع سيادة القانون لكفالة نجاح جهود التنمية في البلد مستقبلاً واستدامتها. وللمرة الأولى تسنى للفريق التواصل مع ممثلي قطاع العدالة في هايتي لتحسين فهم شواغلهم وأهدافهم. وشدد الممثلون بصورة خاصة على أن هايتي لديها بالفعل قوانين عديدة مناسبة وأن المعضلة الرئيسية تكمن في ضمان تنفيذ القوانين تنفيذاً فعالاً وعادلاً. وشدد المحاورون أيضاً على الحاجة إلى تحسين السلوك الأخلاقي في الحياة العامة لضمان تعزيز نظام العدالة.

٢٥ - وأعرب ممثلون من قطاع العدالة في هايتي أيضاً عن رأي مفاده أن المجتمع الدولي يبالغ في التركيز على ضمان أن تسن هايتي عدداً محدداً من القوانين في هايتي بدلاً من التركيز على نوعية القوانين ومقبوليتها الوطنية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، أكدوا على الحاجة إلى استعراض الدعم المقدم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى حكومة هايتي لكفالة توجيه ذلك الدعم بصورة أفضل لتلبية احتياجات الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العدالة.

٢٦ - ويرحب الفريق بهذه الآراء، ويشدد على أن سيادة القانون وإقامة العدل واستقلال القضاء والإصلاحات القانونية والمؤسسية والجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وضمان حقوق الإنسان تشكل عناصر تمكين بالغة الأهمية للانتعاش والاستثمار الخاص والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة. ويجب أن تصبح هذه المجالات ذات أولوية للتعاون في المستقبل. وفي هذا الصدد، تعهد الفريق بأن يتشاور مع ممثلي قطاع العدالة وسيادة القانون في هايتي على نحو أكثر انتظاماً في سعيه إلى تنفيذ ولايته. ويشجع الفريق أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على مواصلة الحوار مع هذه الجهات الفاعلة الأساسية خلال تنفيذها برامج سيادة القانون في البلد.

٢٧ - وفي تطور ذي صلة، يلاحظ الفريق المعلومات المقدمة بشأن إعادة إنشاء الجيش الهايتي وعزم الحكومة على ضمان حياده ومهنيته لكي يقدم المساعدة في حالات الطوارئ ويتولى حماية الحدود التي يسهل اختراقها، ويساعد في مكافحة التهريب والاتجار بالمخدرات.

باء - تعزيز المؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك المستوطنات البشرية، والصحة، والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي

٢٨ - في هذا المجال، تشدد الحكومة على ترسيخ الاستقرار من خلال المشاريع الاجتماعية وتعزيز المجتمعات المحلية، فضلاً عن البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

٢٩ - وتعتزم الحكومة إطلاق برنامج واسع النطاق لإصلاحات النظام الصحي وخدمات المستشفيات، وتضع خططاً رامية إلى إنشاء نظام تأمين صحي شامل، بالإضافة إلى بناء ١٢٢ مركزاً صحياً ومستشفى للمجتمعات المحلية.

٣٠ - وتمثل أولوية هامة أخرى في تحسين البنية التحتية وجودة التعليم. ويعتبر ذلك أساسياً وسينفذ من خلال عدد من التدابير، منها سن تشريعات تمكينية جديدة فيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى برامج متعلقة بموظفي المدارس الكبرى وبنيتها التحتية.

٣١ - وينظر الفريق بعين التقدير إلى المجموعة المفصلة من الأنشطة التي تعتزم الحكومة تنفيذها، ويشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لتحسين جميع المؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم. وأطلع الفريق أيضاً على الدور المفيد الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني في هذين المجالين، ولكنه يؤكد أنه يتعين على هذه الجهات الفاعلة العمل بطريقة منسقة ومتناسكة، تحت القيادة الهايتية. وإذ يدرك الفريق أن جميع هذه المسائل الاجتماعية متشابكة، فهو يوافق أيضاً على التقييم الذي خلصت إليه منظمة الدول الأمريكية للصحة ومنظمة الصحة العالمية ومفاده أن نجاح تنفيذ السياسة والاستراتيجيات المتعلقة بالصحة العامة في هايتي لا تزال وتبرته بطيئة لأن البيئة الاجتماعية والاقتصادية تظل ضعيفة.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الفريق بأن هايتي لا تزال بحاجة إلى خطة استجابة شاملة لحالات الطوارئ والكوارث، لأن الاعتماد على تدابير استجابة لكل حالة على حدة لن يؤدي إلى استجابة فعالة أو متسقة. ويشكل ذلك مجاًلاً من المجالات التي ينبغي مواصلة تقديم الدعم لها من جانب جميع الشركاء في التنمية، لكي تتمكن الحكومة من إدماج التأهب والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة ضمن إطارها وأنشطتها المتعلقة بالتنمية الوطنية.

٣٣ - ويلاحظ الفريق بعد الزيارة الميدانية التي أجراها إلى ميربالي أن الحديث عن الكوليرا بدأ بالتغير نحو الأفضل. فبعد إجراء جولة في مختلف منشآت المراحيض وعقد اجتماعات مع جماعات وجمعيات من المجتمع المحلي، شهد الفريق بصورة مباشرة أهمية الدعم الدولي للجهود المتعلقة بمكافحة الكوليرا، ولا سيما التأييد المحلي لضمان نجاح الفئات السكانية الضعيفة المعنية في اتباع التدابير المقترحة. فالمشاريع المحلية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي التي ينسقها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من مكتب مبعوثي الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي، بدأت تحدث زخماً إيجابياً في التوعية الصحية العامة والإجراءات المحلية من شأنه، إذا تكرر إحداثه في أنحاء البلد، أن يحقق تغييراً دائماً في مسار الوباء والأمراض الأخرى المنقولة بالمياه. ويشجع الفريق المبعوثي الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة العمل مع المجتمعات المحلية والعمل بنشاط أكبر من أجل ضمان إنهاء وباء الكوليرا في هايتي بطريقة تحفظ كرامة جميع المعنيين.

جيم - تعزيز القدرة الإنتاجية، وتحسين البيئة الداعمة، بما في ذلك تنمية البنية التحتية ذات الصلة، لأغراض متعلقة بالقدرة على الصمود والتنمية المستدامة

٣٤ - بغرض إحياء الانتعاش الاقتصادي والنمو، ستسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين البيئة. وتندرج المحافظة على صحة مناطق الأحواض المائية من التسرب والتلوث في إطار هذه المساعي.

٣٥ - وستسعى الحكومة أيضاً إلى بناء الطاقة والطرق والبنية التحتية للموانئ، ذلك أن الافتقار للبنية التحتية يعتبر العائق الأكبر أمام الإنتاجية والنمو الاقتصادي في هايتي. وتشمل الأنشطة الأساسية المتوخاة بناء شبكة الكهرباء الوطنية وتوفير طاقة كهربائية يُعَوَّل عليها من خلال تطوير مصادر الطاقة النظيفة، بما في ذلك الكتلة الأحيائية والطاقة الريحية والمائية والشمسية، مع مشاركة القطاع الخاص. واستمع الفريق إلى العديد من المحاورين الذين أكدوا على الحاجة إلى إصلاح قطاع الطاقة في هايتي لضمان قدر أكبر من الجودة والموثوقية والفعالية من حيث التكلفة.

٣٦ - وفي قطاع الاتصالات، يعتزم إنشاء شبكة وطنية للألياف الضوئية على مدى السنوات الأربع المقبلة تغطي جميع المناطق. وترى الحكومة أيضاً أن تنشيط المناطق الإدارية والمدن الرئيسية والموانئ والمطارات وغيرها من مراكز العبور في جميع أنحاء البلد يندرج في إطار هذه الجهود.

٣٧ - ويجب النظر إلى كافة هذه الجهود في سياق الأولوية التي توليها الحكومة إلى تحويل هايتي لتصبح مقصداً للاستثمار. وفي هذا الصدد، ستستكمل هذه الجهود بإدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية عن طريق وضع تشريعات ملائمة واتخاذ إجراءات مبسطة تفضي إلى الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي.

٣٨ - ويعترف الفريق بأهمية تحسين القدرة الإنتاجية في جميع القطاعات في اقتصاد هايتي، وفي هذا الصدد، يلاحظ مع التقدير التدابير المفصلة التي تعتزم الحكومة اتخاذها، تماشياً مع خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠. ويؤكد الفريق أيضاً على أهمية تحسين البنية التحتية، وتحسين القوانين والأنظمة، ومكافحة الفساد بصورة مستدامة من أجل تحسين مناخ الأعمال التجارية في البلد، وفي نهاية المطاف اجتذاب مزيد من المستثمرين الأجانب. ويرى الفريق إلى أنه من المهم أن تضع الحكومة آليات تنفيذ في القطاعات ذات الصلة لكفالة تنفيذ الخطط وتعميمها في جميع أنحاء البلد. ويشدد الفريق على ضرورة بناء القدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من نهج التنمية الاستراتيجية.

٣٩ - ويؤكد الفريق على أن هذه الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية في البلد ينبغي أن تدعمها تدابير مناسبة في مجال سيادة القانون وتشريعات مناسبة لدعم مبادرات القطاع الخاص، إضافة إلى توفير العناصر الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق والبنية التحتية للموانئ، لأن هذه العناصر ستحدد النجاح في نهاية المطاف.

رابعاً - الدعم المتسق والمنسق من المجتمع الدولي ودور منظومة الأمم المتحدة^(٢)

٤٠ - توطيد الانتقال السلمي الديمقراطي في هايتي خطوة إيجابية وضرورية لضمان انتقال البلد بنجاح من المساعدة الإنسانية إلى حالة من التنمية المسك بزمامها وطنياً وعهد من السلام والاستقرار. وسيتعين على البلد أيضاً الاستمرار في التكيف والاستعداد ليزيد قدرته على التصدي لتغير المناخ وليستجيب بفعالية لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية. وفي هذه المرحلة الصعبة، ستبقى هايتي بحاجة إلى الدعم الفعال والمنسق من جميع شركائها في التنمية.

٤١ - واسترعي انتباه الفريق، في نقاشات عديدة مع المسؤولين الهايتيين، إلى أنهم يرون أن الدعم المقدم من الشركاء في التنمية يجب أن يتسم بمزيد من الاتساق والتنسيق، وأن يستهدف الأولويات التي تحددها وتتولى زمامها وتقودها الحكومة. ورغم أن الفريق أقر بالجهود التي يبذلها جميع الشركاء في التنمية لاستعراض نهجهم بالتشاور مع الحكومة الهايتية والجهات المعنية الأخرى، ولضمان الاتساق، نوقشت في عدة مناسبات مسألة تحسين تنسيق المعونة واتساقها مع الجهود التي تبذلها الحكومة، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يؤكد الحاجة إلى تحسينات ممكنة وإلى زيادة التواصل بين شركاء البلد في التنمية والحكومة في هذا الصدد.

٤٢ - ويلاحظ الفريق مع التقدير أن لجنة فعالية المعونة، برئاسة رئيس الوزراء، وافقت في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على تدابير لتنشيط إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي. واتفق أيضاً على استخدام نموذج إدارة المعونة الخارجية بصورة منتظمة، باعتباره متبراً إحصائياً يتضمن معلومات عن مشاريع الجهات المانحة. وتكتسي هذه الخطوات أهمية كبرى في ضمان فعالية الاتساق والتنسيق في الجهود الرامية إلى دعم الحكومة التي يتعين تنفيذها بالكامل. وشعر الفريق بالارتياح عندما علم بأن التخطيط قد بدأ لعقد اجتماع آخر للجنة فعالية المعونة، وشدد على أهمية هذه الآليات لضمان التنسيق السليم للمعونة.

ألف - الدعم المقدم من المجتمع الدولي

٤٣ - يوافق الفريق على الآراء التي أعرب عنها العديد من الشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومفادها أن الدعم المقدم إلى هايتي يحتاج إلى تنسيق أفضل في الوقت الذي يتراجع فيه

(٢) الفرع التالي مستمد إلى حد كبير من معلومات قدمتها إلى الفريق منظمات دولية في واشنطن العاصمة وهايتي.

عدد الجهات المانحة. وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الدولية مبنية على هدف تعزيز إمساك الحكومة بزمام الأمور وقدرتها على التنمية الوطنية. وأبلغ الفريق أيضاً على لسان المسؤولين الهايتيين بأن هذا الدعم ينبغي أن يوجه مباشرة من خلال الحكومة. ولا تزال الجهات الفاعلة غير الحكومية تؤدي دوراً هاماً في تنمية البلد، ولكن الكثيرين دعوا إلى تحسين مواءمة الدعم المقدم من المجتمع الدولي مع أولويات الحكومة وإخضاعه لسلطة القيادة الوطنية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً، أحاط الفريق علماً بمبادرات هامة عديدة قيد التنفيذ أو من المقرر تنفيذها. فعلى سبيل المثال، أبرم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مع الحكومة استراتيجية تعاون على مدى خمس سنوات (٢٠٢٢-٢٠١٧) استناداً إلى الأولويات الوطنية والتعهد المشروط بتوفير مليون دولار شهرياً لدعم قافلة التغيير. وتخصص استراتيجيته المصرف القطرية الجديدة للفترة ٢٠٢١-٢٠١٧ قرابة بليون دولار من أجل تمويل نمو أعلى نسبة وأكثر شمولاً واستدامة يدعم الحد من الفقر وانعدام المساواة. ووضع المصرف أيضاً برنامجاً قيمته ٤١٥ مليون دولار لعام ٢٠١٨ جرت بشأنه مناقشات مع الحكومة.

٤٥ - ولا تزال التزامات تمويل مماثلة تعهد بها البنك الدولي تدعم الإدارة الجديدة. وهذه الالتزامات الجديدة بالثناء أيضاً تستند إلى الأولويات الوطنية في مجال الصحة (١١٠ مليون دولار قيد التنفيذ و ٤٠ مليون دولار قيد الإعداد)، والتعليم (١٣٠ مليون دولار قيد التنفيذ و ٣٠ مليون دولار قيد الإعداد)، والمياه (٧٠ مليون دولار قيد التنفيذ)، والزراعة (٦٥ مليون دولار قيد التنفيذ)، والبنية التحتية (٢٠٧ ملايين دولار قيد التنفيذ و ٧٥ مليون دولار قيد الإعداد).

٤٦ - ويوافق الفريق على أن البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي والذي أبرم مع الحكومة في وقت سابق من العام الحالي لدعم مصداقية السياسات وبناء القدرات، لكي تتمكن هايتي من الانتقال إلى دعم الميزانية مباشرة والتنفيذ الوطني، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

٤٧ - وفي اجتماع مع الأوساط الدبلوماسية في بور - أو - برانس، استمع الفريق أيضاً إلى ما أدلى به مختلف الشركاء في التمويل الثنائي الذين يقومون بعمل بالغ الأهمية في دعم شعب هايتي ومن أجل التنمية في البلد.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الانتقال إلى تشكيلة موجهة بشكل أكبر نحو التنمية

٤٨ - أبلغ الفريق بأنه جرى، في عام ٢٠١٧، وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٧، مع خطط العمل المشتركة المتصلة به، والموافقة عليه وتوقيعه من فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة.

٤٩ - والإطار عبارة عن وثيقة شاملة وتشارك فيه جميع وكالات الأمم المتحدة المقيمة وأقسام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد تم التشاور بشأنه مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في التنمية. وستتخذ بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في حدود ولايتها، من المنجزات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منطلقاً لعملها.

٥٠ - ويشكل الإطار جهداً واعياً لإدماج الحاجة إلى تعزيز قدرة السكان والأقاليم على الصمود في البرامج التي تضعها الأمم المتحدة، ولتنسيق هذه البرامج مع الأولويات الوطنية، والخروج من دوامة انعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي، بما في ذلك الفقر المتعدد الأبعاد الذي عرض للخطر جهود تعزيز التنمية البشرية المستدامة في البلد على مدى ثلاثة عقود.

٥١ - ويشمل الإطار خمسة من مجالات النواتج هي: (١) الحد من الفقر وتوفير فرص العمل؛ (٢) الخدمات الاجتماعية؛ (٣) الشؤون الجنسانية والحماية؛ (٤) القدرة على الصمود؛ (٥) الحوكمة. ويجري بالفعل تنفيذ خطة عمل مشتركة في كل مجال من مجالات النواتج، ويتم استخدام هذه الخطط كأساس لتعبئة الموارد. وتتوفر لخطط العمل المشتركة الحالية، التي تغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ميزانية إجمالية قدرها ٠١١ ٧٨٩ ٢١٨ دولاراً وتتضمن ٣١ ناتجاً.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، سوف ينظر المنسق المقيم في إيجاد سبل مبتكرة لتعبئة الموارد لمكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وذلك لضمان زيادة الدعم الفني المقدم إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٥٣ - ويستنتج الفريق من المناقشات التي أجراها مع ممثلي الحكومة وممثلي الأمم المتحدة في هايتي أن هناك حاجة مستمرة إلى الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. ويحيط الفريق علماً كذلك بالقلق الذي عبرت عنه الحكومة ومفاده أن بعثتي الأمم المتحدة إلى البلد ينبغي أن تُسند إليهما، بالنظر إلى أن الحالة الأمنية في البلد قد تحسنت، ولايات لا تندرج تحت إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث إن استمرار استناد ولاية البعثة لهذا الفصل يبعث، في رأي السلطات الهايتية، إشارة خاطئة إلى السياح والمستثمرين المحتملين بأن الأحوال الأمنية والسياسية لا تزال متقلبة وغير مواتية للتنمية الاقتصادية. وقد شدد معظم المسؤولين الهايتيين المنتخبين الذين جرى الالتقاء بهم على هذه الرسالة.

٥٤ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، يرى الفريق أنه يجب أن تضطلع بدور هام في دعم الحكومة فيما يتعلق بمواصلة توطيد السلام والاستقرار السياسي وتعزيز قطاعي العدالة وسيادة القانون اللذين لا يزالان يتسمان بالضعف.

٥٥ - واستمع الفريق إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم وإلى ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري بشأن ما يبذلونه من جهود متواصلة لتنسيق أعمالهم في الميدان والعمل ككيان واحد. ويضطلع الفريق القطري بجهوده ضمن النطاق العام لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويجد الفريق ما يشجعه في الانتقال التدريجي لتشكيلة وجود الأمم المتحدة في هايتي إلى تشكيلة تركز على توفير الدعم لبناء القدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبلغ الفريق كذلك عن الجهود التي يبذلها الفريق القطري، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، لضمان استراتيجية خروج سلس وناجح، وفقاً للولايات الصادرة، مع الاستفادة في ذلك من قدرات كل من البعثة والفريق القطري، لا سيما في قطاع سيادة القانون. وسيواصل الفريق النظر باهتمام كبير في استراتيجية الخروج المقرر لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والانتقال إلى فريق قطري وحيد للأمم المتحدة يعمل ككيان واحد، ويشجع الفريق على أن يتم الاضطلاع باستراتيجية الانتقال هذه بطريقة مسؤولة تراعي الظروف في الميدان وتنسيق وثيق مع الفريق القطري والحكومة. وفي هذا الصدد، ذكّر نائب الممثل الخاص للفريق بأن الهدف من وجود الأمم المتحدة في هايتي هو العمل بالتعاون مع الحكومة الهايتية، وبناء الاحترام المتبادل وتقديم الدعم التام للأولويات الوطنية الهايتية. ويؤكد الفريق

أيضا على الطابع الفريد للعملية الانتقالية التي يمر بها حاليا وجود الأمم المتحدة في هايتي، وأنها ستكون بمثابة نموذج لعمليات أخرى. ومن ثم، سيولي الفريق والدول الأعضاء الأخرى قدرا كبيرا من الاهتمام لنجاح هذه الجهود الذي سيأذن بانتقال البلد من بعثة لحفظ السلام والمساعدة الإنسانية إلى بعثة تركز على التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، يشدد الفريق على ضرورة مواصلة أنشطة الأمم المتحدة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة بغية تمكين هايتي من تحقيق غايات الخطة البالغ عددها ١٦٩ غاية.

جيم - دور الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى

٥٦ - أبلغ الفريق بأن الحكومة على استعداد لإشراك المجتمع المدني في جميع الحوارات تجريبها بشأن التنمية وتحديد العقد الاجتماعي الرابط بينها والسكان وتحديد الكيفية التي ينبغي أن تُسيّر بها أعمالها. وجرى التأكيد أيضا مرارا وتكرارا على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال التنمية. بيد أن بعض أعضاء الحكومة أعربوا عن قلقهم من أن قدرا كبيرا من التمويل الإنمائي الدولي يمر من خلال المنظمات غير الحكومية بدلا من أن يمر من خلال الدعم المقدم للميزانية الوطنية وأن رقابة وتنسيق أنشطة المجتمع المدني في المجالات الخاضعة للولاية الوطنية مهمة تظل معقدة.

٥٧ - وفي المناقشات التي جرت مع ممثلي القطاع الخاص، كان هناك اعتراف متبادل بأن القطاع له دور بالغ الأهمية في انتعاش هايتي وتنميتها المستدامة. وأكد هؤلاء الممثلون رغبتهم في الاضطلاع بدورهم في تنمية هايتي، وشددوا على ضرورة مشاركة الحكومة لهم وعلى أن تتم تلك المشاركة بصورة رسمية ومنتظمة، خاصة في المسائل التي تؤثر فيهم. وبينما أعربت الجهات الفاعلة في القطاع بوضوح عن وعيها بدورها، أعربت أيضا عن شواغلها لأن الأمور التي من شأنها أن تدعم مشاركتها الفعالة، بما في ذلك البنية التحتية والقوانين والقواعد والإجراءات المعدة لتيسير الأعمال التجارية، بما في ذلك إجراءات المرور العابر والتخليص الجمركي، لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه على الصعيد المحلي أو من الجهات الخارجية الشريكة.

٥٨ - ويعتقد الفريق أن هناك مجالا لتحسين التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بحيث تساعد الجهود المتضافرة لجميع هذه الجهات على تحسين ما تضطلع بها من عمليات وأعمال لصالح الشعب الهايتي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - يرحب الفريق بالتزام الحكومة الواضح بإحراز تقدم ملموس على الجبهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يستند ذلك إلى رؤية استراتيجية وإلى إطار عمل طويلي الأجل بدلا من الاعتبارات القصيرة الأجل. وفي هذا الصدد، سيكون ضمان مواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة أمرا أساسيا. ويُعد استعراض غايات خطة عام ٢٠٣٠ البالغ عددها ١٦٩ غاية وتحديد خارطة طريق وطنية لتحقيق تلك الغايات أمرا مهما.

٦٠ - وسيرحب الفريق أيضا بالحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الخطط والأولويات والاستراتيجيات الإنمائية التي وضعتها حكومة هايتي، مع تحديد وسائل تنفيذها بوضوح، حتى يكون

من الأسهل للشركاء في التنمية التركيز على دعمها. وستؤدي مواءمة الخطة الإنمائية الوطنية للبلد مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تيسير التعاون الدولي وتنسيقه.

٦١ - ومن المهم تحسين تعبئة الموارد المحلية لكي يتيسر تقديم الخدمات الاجتماعية حتى يتسنى مواصلة تعزيز العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين. وقد يتطلب ذلك إجراءات جريئة تسلم بأن بعض التدابير المالية قد لا تحظى بالشعبية في الأجل القصير.

٦٢ - ويُعد إصلاح قطاع العدالة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبناء قدرات مؤسسية قوية، متطلباتٍ كلها ضرورية لبناء القدرة على الصمود واستمرار دعم التنمية وإحراز التقدم فيها، ولاحتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

٦٣ - وستظل هايتي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل توطيد التقدم الذي جرى إحرازه منذ الانتقال الديمقراطي الذي حدث في عام ٢٠١٧. وينبغي أن يكون هذا الدعم منسقاً ومتسقاً، كما ينبغي أن يركز على الأولويات الإنمائية الوطنية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٤ - ويقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة دور مهم في دعم العملية الانتقالية في هايتي. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري أيضاً مواءمة ما يقدمانه من دعم، وذلك وفقاً للأولويات الإنمائية الوطنية التي حددتها هايتي، ومع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - ويود الفريق أن يوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التوصيات الواردة أدناه.

٦٦ - يشجع الفريق حكومة هايتي على مواصلة تولي القيادة التامة والأخذ بزمام الأمور في تنميتها الوطنية مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى القيام، في سياق ذلك، بما يلي:

(أ) بذل المزيد من الجهود لوضع خطط واضحة وآليات مؤسسية قوية لتنفيذ الأولويات التي حددتها الحكومة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل في هايتي؛

(ب) إشراك جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية بفعالية أكبر، ولا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني، في وضع وتنفيذ القوانين والأنظمة، وغيرها من تدابير الدعم المحددة الأهداف التي تعالج الصعوبات التي تُواجه في مجال الانتعاش وبناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة؛

(ج) تحسين التنسيق والالتزام باتخاذ إجراءات لإصلاح قطاع العدالة، مع التركيز على تنفيذ القوانين القائمة، وضمان سيادة القانون، وتنفيذ تدابير لمكافحة الفساد ومكافحة الإفلات من العقاب، ومواصلة تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛

(د) الاستمرار في بناء بيئة مواتية لاستثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي، من أجل زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتوليد الإيرادات اللازمة لتحقيق تنمية تحقق الاكتفاء الذاتي؛

(هـ) النظر في مواصلة طلب الدعم من لجنة بناء السلام، بما في ذلك صندوق بناء السلام التابع لها.

٦٧ - وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية، يوصي الفريق بأن تقوم بما يلي:

(أ) مواصلة دعم التنمية المستدامة في هايتي، بالاستناد إلى أولوياتها الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي هذا الصدد، ضمان أن تكون أعمالها منسقة ومتسقة، وأن تتم بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الحكومة؛

(ب) تحسين توجيه ما تقدمه من دعم وتحسين تنسيقها في المجالات التي يحتمل أن تحقق أكبر مساهمة في بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، مثل قطاعي العدالة وسيادة القانون والهياكل الأساسية، والعمل مع جميع الشركاء، ولا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ج) تقديم الدعم بصورة تدريجية للجهود التي تبذلها حكومة هايتي لبناء قدراتها البشرية والمؤسسية حتى يتسنى لها تنفيذ برامجها الإنمائية الخاصة بها على نحو أفضل، والنظر، في هذا الصدد، في توجيه المزيد من الموارد عن طريق الدعم المباشر للميزانية؛

(د) القيام، على سبيل متابعة اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بدعم تعزيز نظام المنسق المقيم في هايتي من أجل كفالة انتقال سلس ومساعدة فعالة للبلد من جانب منظومة الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

٦٨ - وفي رأي الفريق، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

(أ) تحسين الجهود التي تبذلها المنظومة للتشاور مع حكومة هايتي بشأن جميع المسائل المتعلقة بوضع البرامج وبتكوين عمليات الأمم المتحدة ومجالات تركيزها، بحيث يتسنى فهم ما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة فهما أفضل وتتمكن من الاستجابة على نحو أفضل للأولويات الإنمائية الوطنية ومن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، مع تعزيز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وتعزيز القدرات الوطنية؛

(ب) مواصلة المنظومة تحسين ما تضعه من أطر التخطيط والبرامج، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من أجل كفالة تحسين مواءمتها مع الأولويات الإنمائية الوطنية، وكفالة شمول برامجها في هايتي للجميع، ومراعاة احتياجات القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا؛

(ج) بالنظر إلى استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الجاري حاليا، ضمان قيام فريق الأمم المتحدة القطري بتحسين آليات التنسيق الدولي الخاصة به لتعمل ككيان واحد؛

(د) بالنظر إلى الاحتياجات المتغيرة للبلد وإلى استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ضمان حصول فريق الأمم المتحدة القطري على القدرات والموارد اللازمة، بما في ذلك الموارد البشرية، لكي يتولى تدريجيا المهام المحددة التي لن تضطلع بها البعثة بعد مغادرتها، بما في ذلك في مجالات من قبيل تعزيز دعم قطاعات العدالة وسيادة القانون، والمؤسسات ذات الصلة، فضلا عن برامج بناء القدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تحت قيادة مبعوثه الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي، مواصلة المنظومة للجهود التي تضطلع بها للتصدي لتفشي وباء الكوليرا، بسبل منها البحث عن طرق مبتكرة للتمويل وعن آليات جديدة للتعاون الدولي.

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

أولويات هايتي في مجال التنمية الوطنية

المحاور ذات الأولوية لإدارة الرئيس مويس

- ١ - إصلاح الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي
 - توظيف الشباب من ذوي الكفاءات، على أساس امتحانات تنافسية، من أجل ضخ دماء جديدة في الإدارة العامة وتحديثها.
 - إعطاء الأولوية لنهج الإدارة القائمة على النتائج وإنشاء نظام للمكافآت المرتبطة بالأداء في الخدمة المدنية.
 - تعزيز النظام القضائي، من أجل تحقيق نظام عدالة يتسم بالعدل والإنصاف والشفافية، ومكافحة الإفلات من العقاب والحبس الاحتياطي المطول واكتظاظ السجون.
 - إتاحة النظام الوطني لتحديد الهوية لجميع المواطنين.
 - منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك التهريب وتضخيم الفواتير والهدر والاستيلاء غير المشروع على ممتلكات الدولة والاحتيايل الضريبي والتهرب الضريبي.
 - إنشاء المجلس الانتخابي الدائم.
 - الحفاظ على الاستقرار السياسي، عن طريق مواصلة الحوار السياسي والاجتماعي، وتنظيم مؤتمر عام قطاعي بشأن حالة البلد.
 - تعزيز الشرطة الوطنية.
- ٢ - تحويل هايتي إلى وجهة للاستثمارات
 - تحسين بيئة الأعمال عن طريق اعتماد تشريعات ملائمة وإجراءات مبسطة بغية اجتذاب مزيد من الاستثمارات وتهيئة فرص العمل.
 - تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات المحلية وللإستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - توجيه الشركات الراغبة في أن تتخذ من هايتي مقراً لها من أجل الاستفادة من إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة دون رسوم جمركية، وتتوفر هذه إمكانية بفضل قانون توفير الفرص لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال تشجيع الشركات (HOPE) وقانون برنامج النهوض باقتصاد هايتي (HELP).
 - الإشراف على إنشاء شبكة من المجمعات الصناعية الصغيرة في جميع مقاطعات الجمهورية.
 - إنشاء مركز لاحتضان الشركات التكنولوجية.

٣ - زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين البيئة

- استحداث نظام مناسب للتحكم في المياه السطحية وتشبيد ١٢ سداً للري ومستودعا للمياه، وذلك لاستصلاح ١٢٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي.
- إنشاء مناطق للإنتاج الزراعي العضوي.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصناعية الزراعية الصغيرة والمتوسطة من خلال مراكز الإنتاج، لا سيما فيما يتعلق بزراعة الأرز في وادي أرتيبونيت وسهول ماريبارو وتوريك وسان لوي الجنوبية وأبراهام.
- تشبيد ١٤ مركزاً لحفظ الجبلية الوراثية وللتكثير النباتي قادراً على إنتاج ٦٣ مليون شتلة سنوياً.
- تعميق مجرى ما طوله ٣٠٠ كيلومتر من الأنهار وتصحيح الأحاديث.
- الاعتناء بأحواض تصريف المياه.
- توجيه البلديات وإرشادها في وضع سياسة جديدة لمعالجة النفايات والنفايات الصلبة.

٤ - تشييد البنى التحتية في مجال الطاقة والطرق والموانئ

- بناء الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية وإمداد الكهرباء على مدار الساعة، باستخدام الطاقة النظيفة في المقام الأول، بما في ذلك الكتلة الأحيائية والطاقة الريحية والمائية والشمسية.
- إيجاد آلية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة في جميع أنحاء البلد (المهدف: ١ ٠٠٠ ميغاوات).
- إنشاء شبكة وطنية للألياف الضوئية.
- بناء ٤ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق على مدى أربع سنوات، بواقع ١٠٠ كيلومتر لكل مقاطعة في السنة، بما في ذلك الطرق الجهوية والطرق بين البلديات والطرق المحلية.
- بناء خط عربات هوائية (كابل) للوصول إلى قلعة لافيرييه.
- إعادة بناء الجادة الواقعة قبالة الساحل وترميم مدينة كاب هايسيان.
- استئناف أشغال تشييد المجمّع الإداري وإيجاد نظام حوافز مناسب لإعادة تعمير مدينة بور - أو - برانس.
- إعادة بناء المطار الدولي في بور - أو - برانس ومبنى المطار الدولي في كاب هايسيان وبناء مطار دولي في كاي، ومحطات جوية إقليمية في غونايف، وبيلادير، ووانامينت، وأنس - آ - بيتر، ومول - سانت نيكولا، وبيتي ترو دي نبي، وهينش، وجيرمي، وبورت دي بيه.
- تشييد منشآت مرفئية (مرافق رسو وموانئ) في جميع أنحاء البلد من أجل تيسير نقل الأشخاص والسلع والبضائع على نحو أفضل.
- إعادة تهيئة سواحل المدن الهشة والمعرضة للخطر.
- إعادة إعمار المدن الحدودية الثلاث: وانامينت وبيلادير وأنس - آ - بيتر.

- ٥ - تعزيز البنى التحتية للمياه والصرف الصحي
- تعزيز قدرات المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي، سعيًا لتحسين إمدادات مياه الشرب في جميع أنحاء البلد، وإنشاء مرافق لمعالجة الفضلات ووحدات اغتسال.
 - إنشاء معهد وطني للموارد المائية.
 - إطلاق برنامج واسع النطاق لإصلاح النظام الصحي والمستشفيات ووضع نظام للتأمين الصحي الشامل.
 - تشييد ١٢٢ مركزًا صحيًا محليًا ومستشفيات تُقدّم فيها الخدمات الأساسية الأربع في بعض البلديات، وخدمة إسعاف في كل بلدية، وخدمة مكافحة الحرائق في منطقة العاصمة والمدن الكبرى.
- ٦ - تحسين الهياكل الأساسية ونوعية التعليم
- التفاوض مع البرلمان من أجل التصويت العاجل على قانون التعليم العالي والبحث العلمي وعلى القوانين المتصلة به.
 - إطلاق برنامج واسع النطاق للبنى التحتية المدرسية من أجل سد العجز في الفصول الدراسية البالغ ١٥ ٠٠٠ فصل دراسي.
 - إطلاق برنامج وطني واسع النطاق للتدريب الأولي والتدريب المستمر لفائدة المدرسين تُستخدم فيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
 - تعزيز نظام التدريب المهني.
 - فيما يتعلق بإمكانية الالتحاق بالتعليم العالي، إطلاق برنامج تمهيدي عام واسع النطاق وعلى مستوى المقاطعات للتحضير للالتحاق بالجامعات والمدارس المهنية.
- ٧ - تعزيز الاستقرار من خلال المشاريع الاجتماعية
- تيسير بناء وحدات السكن الاجتماعي للمعلمين والشرطة، وكذلك بناء ٢ ٠٠٠ وحدة سكن للضحايا المتضررين من إعصار ماثيو.
 - تنفيذ برامج اجتماعية، بسبل منها إنشاء مطاعم مجتمعية في جميع أنحاء البلد، وتوزيع طرود غذائية وتخصيص منح للأسر الأكثر احتياجًا وللطلاب.
 - إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لتسخيّره من أجل التنمية الوطنية.